الفصل الثَّاني

مناقشات المعاصرين الّذين تكلَّمُوا في التَّعارض

وفيه مبحثان

المبحث الأوّل: الرَّدُّ الإجماليُّ

المبحث الثَّاني: الرَّدُّ التَّفصيليُّ

المبحث الأوّل
الرَّدُّ الإجمالي (في الرَّد على غير أهل الاختصاص)

سأتكلّم في المبحث على أمرين، أوّلهما: ما المقصود بالرَّدِّ الإجماليِّ؟ ثمَّ سأتناول بعض أقوال المشمولين بهذا الرَّدِّ وأدرسها من وجهة النَّظر الحديثيَّة لبيان قيمتها ومكانتها.

المطلب الأوّل: ما المقصود بالرَّدِّ الإجمالي؟

وأقصد بقولي الرَّدَّ الإجمالي، أي أنَّ ردِّي عُموماً، هو ردٌّ على كلِّ من يتناوله الوصف الّذي أُريد من خلال هذا الرَّدِّ، وليس بالضَّرورة أن أتناول قول كلِّ واحدٍ منهم، ولا أن أُفصِّل في الرَّدِّ على هذا أو ذاك.

والّذين قصدت بالرَّدِّ الإجمالي، هم الّذين تكلّموا في التَّعارض، أو ادَّعوا على أحاديث التَّعارض، أو يُفهم من صنيعهم ادِّعاء التَّعارض على أحاديث، وهم ليسوا من أهل الاختصاص.

ومن المعروف أنَّ لكلِّ علمٍ قواعده وأُصوله، وجزئياته وفروعه ومن أراد أن يدخل مجال علمٍ ما، عليه أن يُحكِم قواعده وأصوله، ويدرك وجزئياته وفروعه، حتّى يكون كلامه على بصيرة، وخوضه فيه عن علمٍ ومعرفةٍ، وبهذا يكون من أهل الاختصاص.

فالتَّخصُّص إذاً ضروريٌّ للخوض في أيِّ علمٍ أو مهنةٍ أو حرفةٍ، وبديهيٌّ أنَّ من لا يُتقن مهنةً ما أو لا يعرف عنها إلاّ الشيء اليسير لا يستطيع أن يُقدِّم فيها شيئاً، وإن قدَّم فإنَّه يُقدِّم قضايا ساذجةٍ سطحيَّة، ووجهة نظرٍ بدائيَّةٍ، عاريةٍ عن الدِّقه لا شأن لها بالإبداع ـ وإن بدا لأوّل وهلةٍ أنَّه يغوص في هذا العلم ـ ولهذا كان حرص علماء كلِّ فنٍّ وعلمٍ، ومهنةٍ وحرفةٍ على عدم السَّماح لأيٍّ كان الخوض فيما هم بصدده ما لم يُحكِم ما أحكموا، ويُتقِن ما أتقنوا، وبالتَّالي كان التَّعامل

مع المتطفِّلين على الفُنون والعلوم أو الصَّنائع والمهن ممَّن ليسوا أهلاً لذلك الإهمال وعدم الالتفات، أو المحاسبة والمحاكمة إن كان تدخُّل الغير يجرُّ ضرراً، أو على الأقلِّ ردُّ ما أتى به المتطفِّل بحكم عدم الاختصاص.

وهذه قاعدةٌ متينةٌ معمولٌ بها في أغلب العلوم، فقد نقل الجُمَحيُّ[1] في طبقاته[2] أنَّ قائلاً قال لخلفٍ[3]: «إذا سمعتُ أنا بالشِّعر واستحسنته فما أُبالي ما قلت فيه أنت وأصحابك، فقال له: إذا أخذت أنت درهماً فاستحسنته فقال لك الصَّرَّاف: إنَّه رديءٌ فما ينفعك استحسانك له؟».

وقال ابن سلامٍ قبل ذلك[4]: «وللشِّعر صناعةٌ وثقافةٌ يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصِّناعات، منها ما تثقفه العين، ومنها ما تثقفه الأُذُن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللِّسان، ومن ذلك اللؤلؤ والياقوت، لا يُعرف بصفةٍ ولا وزنٍ دون المُعاينة ممَّن يُبصره». وقال إحسان عباس[5] في تعليقه على كلمة ابن سلامٍ: «كان ابن سلام أوّل من نصَّ على استقلال النَّقد الأدبي فأفرد النَّاقد بدورٍ خاصٍّ حين جعل للشِّعر ـ أي لنقده والحكم عليه ـ صناعةً يثقفها» أهل العلم بها «مثلما أنَّ ناقد الدِّرهم والدِّينار يعرف صحيحهما من زائفهما بالمُعاينة والنَّظر، لعلّه كان يردُّ بهذا على من يتطاولون إلى الحديث في نقد الشِّعر من معاصريه، وهم لا يملكون ما يُسعفهم على ذلك». ونظائر هذه النُّقول كثيرةٌ[6] فلا أُطيل بسردها.

---

(1) من أئمة الأدب، وله رواية في الحديث توفي سنة (232هـ/846م).
انظر ترجمته: الزَّبيدي ـ طبقات النحويين واللغويين: 180رقم (96)، الخطيب ـ تاريخ بغداد: 227 /5، والسَّمْعاني ـ الأنساب: 86 -2/85، وابن الأنباري ـ نزهة الألباء: 126-125.

(2) طبقات الشعراء: 7، دار الكتب العلمية ـ بيروت، 1400هـ/1980م.

(3) هو خلف بن حيَّان الأحمر، كان من أمرس النَّاس لبيت شعرٍ، توفي نحو سنة (180هـ/796م).
انظر ترجمته: ابن سلام ـ طبقات الشعراء: 16، والزَّبيدي ـ طبقات اللغويين والنحويين:165- 161رقم (89)، وابن النَّديم ـ الفهرست: 74 دار المعرفة ـ بيروت، ابن الأنباري ـ نزهة الألباء: 54-53.

(4) طبقات الشعراء: 6.

(5) تاريخ النقد الأدبي عند العرب: 78، دار الثقافة ـ بيروت، ط الرابعة 1404هـ/1983م.

(6) انظر على سبيل المثال: إحسان عباس ـ النقد الأدبي عند العرب: 156 -155. ود. محمود السمرة ـ القاضي الجُرْجاني الأديب الناقد: 154 - 149، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ـ بيروت، ط الأولى 1966م.

وكذلك أهل الحرف والصِّناعات والمهن، فلا يجوز عندهم مزاولة المهنة لمن لا يعرفها ويتقنها، فالأطباء يمنعون غير الطَّبيب من ممارسة المهنة، بل إنَّ هناك نقاباتٍ في كلِّ بلدٍ للمهن والصِّناعات، تحمي أرباب تلك الصَّنائع، وتمنع تدخُّل غير المعنيين، بحكم عدم الاختصاص والجهل بهذا الأمر.

فليس مُستغرباً بعد هذا إن منع أهل العلم في العلوم الشَّرعيَّة المختلفة غير المُتخصِّص من التَّدخُّل في دقائق هذه العلوم، سيما وأنَّ كلَّ علمٍ من هذه العلوم بحاجةٍ لدراسةٍ ودرايةٍ، وصرف ثمين الأوقات في سبيل تحصيلها، واكتشاف دقائقها، فهي لا تأتي هكذا دون جهدٍ وتعبٍ، فكيف بمن لا يعرف أبجديَّاتها أن يتكلَّم فيها؟ بل ويضع الفَرَضيَّات ويُنصِّب نفسه مُنظِّراً لهذا العلم، ومنقذا له!!.

وهذا الكلام ليس من عند أنفسنا، ولا يدفعنا إليه مجرَّد الدِّفاع عن مسألةٍ ما، بل هو منهجٌ قرآنيٌّ حثَّنا على سلوكه ربُّ العزَّة ـ جلَّ وعلا ـ عندما قال في مُحكم تنزيله ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾ فأهل الذِّكر في الفقه الفقهاء، وأهل الذِّكرفي التَّفسير المُفسِّرون، وفي الحديث المُحدِّثون، وفي العلل والأمراض الأطباء، وفي الكون والأفلاك، علماء الهيئة والفلك وهكذا.

قال الأصبهاني[1]: «فكما يرجع في معرفة مذاهب الفقهاء الّذين صاروا قدوة في هذه الأمَّة إلى أهل الفقه، ويرجع في معرفة اللُّغة إلى أهل اللُّغة، ويُرجع في معرفة النَّحو إلى أهل النَّحو، كذلك يجب أن يرجع في معرفة ما كان عليه رسول الله ﷺ إلى أهل النَّقل والرِّواية، لأنَّهم عُنوا بهذا الشَّأن، واشتغلوا بحفظه والتَّفحص عنه ونقله».

وقال مُسلمٌ[2]: «واعلم ـ رحمك الله ـ أنَّ صناعة لحديث ومعرفة أسبابه من الصَّحيح والسَّقيم، إنَّما هي لأهل الحديث خاصَّةً لأنَّهم الحفَّاظ لروايات النَّاس العارفون بها دون غيرهم....».

(1) الحجة: 2/222.
(2) انظر: التمييز: 171.

فمن البدهيِّ بعد ذلك أن يكون أهل الذِّكر في كلِّ علمٍ وفنٍّ ومهنةٍ أعلم من غيرهم فيما يخصُّ علمهم، وأكثر إلماماً وإتقاناً لمشكلاته، بالرَّغم من أن غيرهم قد تكون لهم نظراتٌ ثاقبةٌ في قضايا جُزئيَّةٍ، إلاّ أنَّ هذه النَّظرات قد يقابلها غلطاتٌ فاحِشاتٌ وأحيانا طامَّاتٌ كما هو مشاهدٌ وواقعٌ. فليس هُجْراً من القول أن نطلب بعد ذلك مِمَّن لم يُحكم أُصول الحديث، ولم يتعب نفسه في تعلُّم قواعده ومسائله، ومرَّن نفسه على تطبيقه وتدارسه أن ينزوي فلا يُقحم نفسه فيما ليس له أهلاً.

وقد دعاني وحفَزني لهذا القول ما رأيته من تطاوُل غير المُتخصِّصين على التَّخصُّص، بآراء شاذَّةٍ، وأفكارٍ شوهاء تتعلَّق بالقضايا العلميَّة الدَّقيقة، كتبها مهندسون، أو أطباء، أو محامون....! ويفتخر أحدهم عندما يضع على غلاف كتابه: المهندس فلان ! أو فلان تخصُّص جيولوجيا! وغير ذلك ممَّا يظنُّون أنَّها منقَبَةٌ، بل هي مثلبةٌ لهم، فإن كان هناك جهدٌ وإبداعٌ لمهندسٍ، أو طبيبٍ، أو أديبٍ فإنَّنا نتمنَّى أن نرى ذلك في مجال تخصُّصه، وفي ميدان عمله، لا أن يهدر الطَّاقات، ويصرف الأوقات في مجالٍ لا تمتُّ لتخصُّصه بشيءٍ[1].

وهنا قد تثار شبهتان:

أوّلهما: إنَّ هذا الّذي قرَّرناه قد يصدُق على ما ذكر من العلوم غير الشَّرعيَّة والحرف والمهن المتنوِّعة، ولكنَّه لا ينطبق على العلوم الشَّرعيَّة نظراً لأنَّ المسلم مطالبٌ بأن يعرف دينه ويدرسه ويُتقنه، بل ويمارسه يومياً من خلال العبادات، ويطَّلع عليه من خلال القراءات ممَّا يُتيح له معرفةً به، بخلاف العلوم والصَّنائع الأُخرى.

---

(1) وقريبٌ من هذا ما يقوم به البعض من تحقيق لكتب التُّراث الإسلامي، فإنَّ من بين المحققين من لا يعرف إلا النَّزر اليسير من المعارف الأوليةَّ، وتراه يخبط خبط عشواء، فيخلط فلاناً مع فلان، ويُخرِّج حديثاً لفلان وهو في الحقيقة لغيره، ـ ولقد وقعت في هذا الأمر أيام حقَّقت بعضَ الكتب في مراحل الطَّلب الأولى ـ، بل إنَّ منهم من ترك مهنة الطِّبِّ وجمع حوله أُغيلمةً يُحقِّقُون له الكتب وينشرها باسمه، أو يبذل فيها جهداً يسيراً، وهذه الكتب في الغالب لا تمتُّ لميدانه بصلة، ولو أنَّهم تركوا هذه الأمور لأهل الشَّأن لما رأينا بين أيدينا هذه الكثرة من الطَّبعات الشَّوهاء والتَّحقيقات العرجاء لكثيرٍ من كتب التُّراث، فلا حول ولا قوَّة إلا بالله.

وثانيهما: إنَّ الخوض في هذه المسائل من باب حرِّيَّة الفِكر، ومنع ذلك أو تقييده يندرج تحت عنوان تقييد الحُرِّيَّه والإرهاب الفكري، وهو ما يتناقض مع ما دعا إليه الإسلام.

فالجواب عن المسألة الأُولى: أنَّ الإنسان مطالبٌ بمعرفة ودراسة ما يتوجَّب عليه ويتقن أمور دينه، ولكنَّه مطالبٌ بالأمور الضَّروريَّة الّتي لا يُعذر المُسلم بجهلها والمعلومة من الدِّين بالضَّرورة، وهذه المعرفة لا تؤهِّله بحالٍ للخوض في المسائل العلميَّة الدَّقيقة ومسائل التَّخصُّص في هذا العلم أو ذاك.

وإن احتجَّ بأنَّ الدِّين يسري في كيان الإنسان ويُلازمه في جميع مراحل حياته، فيُردُّ على هذا بأنَّ اللُّغة كذلك تسري في كيان الإنسان، وهو دائم الاستعمال لها، ومع ذلك فإنَّنا لا نرى أحداً يجرؤ على التَّدخُّل في قضايا اللُّغة الدَّقيقة، أو التَّنظير لها.

أمَّا فيما يخصُّ المسألة الأُخرى وهي حريَّة الفكر، فإنَّنا نردُّ بأنَّ تناول المسائل العلميَّة ليس من قبيل الفكر، بل من قبيل العلم، فالفكر يستطيع كلُّ إنسانٍ أن يُعمل فيه جهده ويعمل عقله ليتفهَّم واقعه ويقدِّم حلوله، أمَّا العلم فإنَّ له أُسساً وقواعد تدرك بالتَّعلُّم والمُمارسة، لا بالتَّأمل فحسبُ كالفكر. ولذلك خطَّأنا الغزالي عندما قال عن حديث[1]: «ورفضه أو قبوله خلافٌ فكريٌّ» والواقع ليس كذلك، إنما هو خلافٌ علميٌّ ينبني على أُسسٍ ومناهج كما سأُبيِّن ذلك في الفصل القادم.

المطلب الثَّاني: مناقشة بعض آراء من شملهم الرَّد الإجمالي

كان بالإمكان أن أكتفي بما ذكرت في المطلب الأوّل، وأعُدُّ أسماء يتناولها هذا الرَّدُّ، ولكن نظراً لطرح بعض الشُّبهات من قبل هؤلاء، ووجود بعض الآراء عندهم فقد رأيت أن أعقد هذا المطلب لهذه الغاية. ولن أتعرَّض لكلٍّ من كتب في هذا المجال من غير أهل الاختصاص، بل سأتعرَّض للبعض منهم، ليُفهم ضمناً أنَّ من لم أتعرَّض لهم بالاسم، هم مشمولون بالرَّد الإجماليِّ.

(1) السُّنَّه النَّبويَّة بين أهل الفقه وأهل الحديث: 29.

أولاً: د. محمد شحرور.

د. محمد شحرور مهندسٌ سوريٌّ حاصلٌ على الدكتوراه في الهندسة المدنية، نُشر له في بداية هذا العقد كتابٌ تحت عنوان «الكتاب والقرآن قراءةٌ معاصرة »[1] تعرَّض فيه للسُّنَّة بأفكارٍ مشوَّشةٍ تنمُّ عن عدم فهمه للسُّنَّة. ثمَّ كتب مقالاً في «مجلة الناقد»[2] خصَّصه للسنَّة وزاد على تلك الأفكار أفكاراً أُخرى.

وقد تكلَّم الكاتب على قصَّة الكتاب فقسمها إلى ثلاث مراحل ابتدأت الأولى من سنة 1980 - 1970 والثَّانية من سنة 1986 - 1980، والثَّالثه من سنة -1986 1990، حتى خرج الكتاب بهذا الشكل، فالكتاب أخذ معه 20 عاماً جمعاً وقراءةً وتفكيراً وكتابةً. فهذا الجهد المبذول طيلة عشرين عاماً لو خصَّصه صاحبه للتَّأمل والكتابة والتَّفكير في ميدانه «الهندسة المدنيَّة» ألا يبدع ويتقدم أكثر؟! ولا اقتنع بحالٍ أن كتابه هذا لم يؤثِّر على الكاتب مهنيَّاً، إذ إنَّه من المعلوم أن الإنسان إذا كان بصدد التَّفكير، أو كتابة أمرٍ ما فإنَّ كلَّ ما فيه يكون مشغولاً بالكتابة، أو التَّفكير لهذه الكتابة، ممَّا سيؤثِّر سلباً على مهنة الكاتب، وبالتَّالي على عطائه، ويُعكِّر على تعمُّقَه أكثر في تخصُّصِه، وبالتَّالي غياب الإبداع».

أمَّا عن النَّقد المتوجِّه إلى كتاب الدُّكتور محمد شحرور فهو كثيرٌ، ولا يهمُّني أن أتناول إلاّ ما يخصُّ ما نحن بصدده.

(1) انظر:الطبعة الأولى الصادرة عن دار الأهالي ـ دمشق سنة 1990م.
(2) نقلته جريدة اللواء الأردنية، العدد (1097) السنة الثالثة والعشرون، بتاريخ 30 ذو القعدة 1414هـ و11/5/1994م

فالكاتب على الرَّغم من عدم تخصُّصه وقلَّة بضاعته في الحديث[1]، إلاّ أنَّه يضع نفسه في المراتب العليا من مراتب أهل الشَّأن والذِّكر، فهو يُؤصِّل ويُقَعِّد ويُنَظِّر لأهل الحديث ويُصحِّح مفاهيم وتعريفاتٍ ويُخَطِّئ أُخرى، انطلاقا من رؤيا يراها في تقسيم وظيفة النَّبيِّ، وفهمه لمنصب الأُسوة والقُدوة الّتي أسبغها الله على نبيِّه، وبالتَّالي فهو يرى أنَّ تعريف السُّنَّة[2]: «كلُّ ما صدر عن النَّبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ» تعريفٌ خاطئٌ، ثمَّ وضع تعريفاً مُعاصراً للسُّنَّة!!

أمَّا عن آرائه في التَّعارض والتَّناقض فقد ظهرت جليَّةً في مقالته المشار إليها أنفاً، حيث قال[3]: «ظهور أحاديث الآحاد التي يسمعها شخصٌ واحدٌ رغم أنَّه ليس فيها ما يهمُّ عامَّة النَّاس كجزءٍ من رسالته، إذ لو كانت كذلك لأبلغها الرَّسول إلى النَّاس كافَّةً، وليس إلى شخصٍ أو اثنين، مما يعطينا دليلاً واضحاً على أنَّ أحاديث الآحاد ليست من الدِّين في شيء، وما علينا لنتحقَّق إلاّ أن نقوم بحذف أحاديث الآحاد لنتأكَّد بأنفسنا من أنَّ الإسلام لم ينقص شيئاً، إلاّ أنَّنا نتخلَّص من العنت والتَّناقض في الأحاديث الّتي ليس لها أي محتوىً اجتماعيٍّ أو دينيٍّ».

من خلال هذه الفقرة يتبيَّن لنا مدى إلمام الكاتب بعلم الحديث، ويتبيَّن لنا الدَّعاوى العريضة الّتي يطلقها دون دليلٍ أو حتّى شبه دليلٍ.

فقد قال: عن أحاديث الآحاد: «الّتي سمعها عنه شخصٌ واحدٌ» ولا أدري من أين استقى الكاتب هذا التَّعريف، وهو ما لم يقله أحدٌ، أو إن قاله فلا يستطيع أن يدلِّل عليه، فكيف عرفنا أنَّه لم يسمعه إلاّ واحدٌ؟ وهل كنا معهم حتَّى نشهد بذلك؟.

---

(1) مما يدل على قلَّة بضاعته قوله ص: 545 عن حديث أخرجه الموطأ، والموطأ كلُّه مخرَّجٌ لا مُخرجاً. وذكر حديثاً من قول النَّبيِّ ﷺ ص: 550 لا يوجد ضمن أقواله. وإضافة إلى ذكره الموضوعات ص: 553.

(2) الكتاب والقرآن: 548.

(3) جريدة «اللواء الأردنية»: ص 12.

قال ابن حجر[1]: «وخبر الواحد في اللُّغة ما يرويه شخصٌ واحدٌ، وفي الاصطلاح ما لم يجمع شروط التَّواتر». فالحكم على المتواتر والآحاد بناءً على الرِّواية لا السَّماع، إذ الآحاد ما يرويه واحدٌ فأكثر بحيث لا يصل هذا العدد إلى التَّواتر.

إذاً فالادِّعاء بأنَّ الآحاد ما سمعه واحدٌ، نابعٌ من جهل مصطلحات المُحدِّثين، ثمَّ إنَّ الحديث وإن رواه واحدٌ فلا يعني هذا بحالٍ أنَّه سمعه وحده، بل أكاد أجزم بأنَّه ما من حديثٍ إلاّ وسمعه عددٌ لا بأس به من الصَّحابة، ولكن لم يحدِّث به، ويقوله إلاّ واحدٌ أو اثنان أو أكثر، نظراً لأنَّ أحدهم إن سمع أخاه يحدِّث اكتفى بما قاله وخرج بذلك من تبعة كتم العلم الّتي كان يخشاها كلُّ واحدٍ منهم.

وممَّا يُستدلُّ به على أنَّ أحاديث الآحاد قد سمعها جمعٌ كثيرٌ ـ وفي الغالب ما يصلح أن يكون متواتراً لو روى كلٌّ ما سمعه ـ ما رواه البُخاريُّ في صحيحه[2] عن أبي سعيد الخُدْريِّ قال: كنت في مجلسٍ من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنَّه مذعورٌ، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يُؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت استأذنت ثلاثاً فلم يُؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «إذَا اسْتَأذَنَ أحَدُكُمْ ثَلاثَاً فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فَلْيَرْجِعْ». فقال: والله لتُقيمنَّ عليه بيِّنةً، أمنكم أحدٌ سمعه من النَّبيِّ ﷺ؟ فقال أبيُّ بن كعبٍ: والله لا يقوم معك إلاّ أصغر القوم، فكنتُ أصغر القوم فقمت معه فأخبرت عمر أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال ذلك.

---

(1) نزهة النظر: 13.

(2) الاستئذان/13 التسليم والاستئذان ثلاثاً 7/130، وأخرجه كذلك في البيوع/9 الخروج في التجارة: 7-6 /3، والاعتصام/باب 157/ 22:8، كما أخرجه مُسلمٌ، الآداب/الاستئذان:/3 1696-1694 رقم (2154- 2153)، وأبو داود، الأدب/كيف الاستئذان: 346 - 4/345 رقم (5184)-5180، والتِّرمذي،الاستئذان/ما جاء في الاستئذان ثلاثاً: 54 -5/53 رقم (2690) وابن ماجه، الأدب 17 الاستئذان: 2/1221 رقم (3706)، والطَّيالسي في «المسند»: 287 رقم (2164)، وعبد الرَّزاق في «المصنف»: 10/381 رقم (19423) وأحمد في «المسند»: 3/19 من مسند أبي سعيد، و394 - 4/393، 398، 403، 410، 418 من مسند أبي موسى الأشعري، والدَّارمي في «السنن»: 2/274، وابن حبَّان في «الصحيح» كما في «الإحسان»: 13/122رقم (5806) وغير ذلك، والبَيْهقي في «السنن الكبرى»: 8/339.

فهذا حديث آحادٍ، ولكنَّ فيه أنَّ نفراً كثيراً سمعوه من النَّبيِّ ﷺ ولم تُذكر لنا رواياتهم، ولولا حديث أبي موسى لما عرفنا أنَّ ممَّن سمعه أيضاً أبو سعيدٍ وأُبي، وهذا في مجلسٍ واحدٍ فحسب، فكيف لو طاف أبو موسى على أغلب مجالس المدينة، أفلا يجد فيها آخرين سمعوا الحديث من النَّبيِّ ﷺ؟ بلى.

ونظائر هذا كثيرٌ منثورٌ في كتب السُّنَّة، فحديث ذي اليدين في سجود السَّهو يدلُّ على أنَّ هناك نفراً ليس بالقليل كان ممَّن حضر هذه الصَّلاة، ومع ذلك فالحديث آحادٌ لأنَّ الآخرين لم يحدِّثوا به، وكذا في صلوات الكُسُوف، والخُسُوف، بل إنَّ المثال الأبرز في خطب النَّبيِّ ﷺ الَتي لم ينقلها إلاّ الآحاد والسَّامعون لها كثرةٌ تبلغ التَّواتر بلا ريبٍ.

ولعلَّ ذلك راجعٌ لتهيُّبهم من الرِّواية، وتمنى كل واحد أن يُعفى منها، فعن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال[1]: «أدركت عشرين ومئةً من الأنصار من أصحاب محمدٍ ﷺ ما منهم من أحدٍ يحدِّث إلاّ ودَّ أنَّ أخاه كفاه إيَّاه، ولا يُستفتى عن شيء إلاّ ودَّ أنَّ أخاه كفاه الفتوى».

أمَّا قول المؤلف: «إنَّ أحاديث الآحاد ليست من الدِّين في شيء، فقولٌ متهافتٌ إذ غالب الأحكام والعبادات والتَّشريعات والمعاملات منقولةٌ إلينا بطريق الآحاد، وقوله هذا ينمُّ عن جهله بالسُّنَّة وبطرق نقلها، وجولةٌ بسيطةٌ في كتب السُّنَّة، ومطالعة ما أُلِّف في المتواترات يوقفنا على نقض قوله.

وختم المؤلِّف دراسته حول السُّنَّة بوضع مبادئ يمكن من خلالها إعادة النَّظر في مفهوم السُّنَّة النَّبويَّة، وسأذكر من هذه المبادئ الّتي وضعها اثنين ولا حاجة لذكر الباقي لأنَّه كلامٌ مكرَّرٌ[2].

---

(1) أخرجه البَيْهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى»: 433 رقم (799) تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت. والخطيب في «الفقيه والمتفقِّه»: 2/12-13. كما رواه أبو خيثمة في «العلم»: 114 رقم (21) بتقديمٍ وتأخيرٍ.

(2) انظر: جريدة «اللواء»: ص 13.

1-الأُسوة الحسنة بالرَّسول تكون في المعاملات، الّتي تصرَّف فيها الرَّسول ضمن حدود الله، مراعياً في ذلك الأعراف والتَّقاليد والظَّرف الاجتماعي التَّاريخيَّ ما لم يكن فيها خارج الحدود، واستبعاد كلِّ حديثٍ يُناقض روح التَّنزيل ونصِّه.

2- أحاديث النُّبوَّة: أحاديث إخباريَّةٌ فما وافق العلم والعقل أُخذ به، وما لم يوافقهما يتمُّ تركه إلى أن يأتي يومٌ ويوافقهما.

أما فيما يخصُّ الأمر الأوّل، فلا ندري من أين أتى بهذه المُسلَّمة وهي أنَّ الأُسوة الحسنة بالرَّسول تكون في المعاملات؟ ثمَّ كيف يستدل على أن الحديث يناقض روح التنزيل؟ هذه دعوى نظريَّةٌ لم يستطع الباحث أن يأتي عليها ولو بمثالٍ، ثمَّ إن كلمة روح التَّنزيل كلمةٌ غامضةٌ فضفاضةٌ لاضابط لها، ويستطيع أيُّ شخصٍ كان أن يستعملها، فالمنحرفون ومن يروجون للفكر المنحرف يدَّعون أنه يتلاءم وروح التَّنزيل، وبالتَّالي فكلُّ ما لا يُلائمهم يتناقض مع روح التَّنزيل، ولا يخفى ما في هذا من إبطالٍ للنصوص، بل للشريعة كلِّها.

أمَّا أحاديث النُّبوَّة فهي تعبيرٌ ضبابيٌّ لا يكتشف المراد منه، وقوله فما وافق العلم والعقل أُخذ به فكلامٌ متهافتٌ، بيَّنت فساده في الباب الثَّاني عند بحث ماهية العقل الذي يمكن أن يعتمد، وما هو الضَّابط لذلك، أمَّا عن وجوب موافقة الحديث للعلوم، يردُ التَّساؤل التَّالي: أي هذه العلوم يقصد الكاتب؛ العلم الافتراضي أم العلم اليقيني؟ أما الأول فهو باطلٌ لعدم ثبوت هذا النَّوع من العلوم إذ لم يُثبته أهله حتَّى نعتمده نحن، أمَّا الآخر فلم يثبت بدليلٍ قاطعٍ تعارض النَّص مع العلم القطعيِّ ومن ادَّعى غير ذلك فليأتِ بدليلٍ.

ثانياً: عبد الله القَصِيمي

ألف عبد الله القَصِيمي النَّجدي كتاب مشكلات الأحاديث النَّبويَّة، وهو في شرخ الشَّباب، والكاتب مندفعٌ في كتاباته، ينطلق في الغالب من ردَّات فعلٍ، أو من رغبةٍ لإظهار عبقريته ونبوغه أمام غيره، وهذا أمرٌ في غاية الخطر، سيما إذا

عرفنا شيئاً من تاريخ حياته على لسان أحد معاصريه والعارفين به وهو المُنجِّد إذ يقول عنه[1]؛ يغلب عليه طابع التَّسرع والحماس، ثمَّ طرد من الأزهر بعد مهاجمته أحد شيوخه في كتابٍ خاصٍّ.. وألَّف بعد ذلك بعض الكتب في الدِّفاع عن الإسلام، منها الصِّراع بين الوثنيَّة والإسلام في ثلاثة أجزاء (2500)صفحة.

ومناقشتي للقَصِيمي لن تكون في كتابه الموسوم بـ «مشكلات الأحاديث النبوية»، لأنَّه جرى فيه على منهج أهل الحديث، وأغلب كتابه وافق فيه من سبقه من العلماء شُرَّاح الأحاديث، أو من مكاتباته لبعض أهل العلم، ولهذا فلن تكون مناقشتي له فيه، بل مناقشته ستكون بما كتبه عن تعارض الأحاديث وما يعنيه له هذا في الحقبة الأُخرى من حياته.

وهنا قد يقول قائلٌ، ما دام هذا الرَّجل قد صنَّف في «التَّعارض» ودرس علوم الشَّريعة، لِمَ لا تجعله مع أهل الاختصاص؟.

أمَّا إنَّه درس بعض الوقت علوم الشَّريعة فهذا لا يجعله ولا يؤهِّله لأن يكون متخصِّصاً فيه، سيما وأنه درس فترةً وجيزة، أصدر خلالها وبعدها عدَّة كتبٍ، ثمَّ إنه بعد ذلك نكص على عقبيه فلم يعتدَّ بما كتب، بل لقد نقض كلَّ ما كتب سابقاً من خلال كتبه اللاحقة فلهذا جعلته مع غير المتخصِّصين.

ولأشرع الآن بذكر بعض كلماته الّتي لا تحتاج إلى ردٍّ لتهافتها، ومع ذلك فسأنقل من كتاباته ما يردُّ عليه، فقد قال في سلسلة العلم ليس عقلاً، في كتاب «أيها العقل من رآك»[2] «إنَّها توجد خصومةٌ تفصل بين العقل والنَّقل وتحول دون التقائهما، إنَّ العقل لا يرضى إلاّ بأن يبسط سلطاته على كلِّ شيءٍ وعلى النَّقل أيضاً. فالنَّقل إذاً ليس بشيءٍ ما لم يشهد له العقل وهو ـ أي النَّقل ـ تسليمٌ مطلقٌ لخرافاتٍ غبيَّةٍ صنعت في ظروفٍ غير عقليَّةٍ، فهما إذن مختلفان في طبيعتهما، ولهذا فالّذين يحترمون أحدهما لا يحترمون الآخر!!.

(1) انظر: صلاح الدين المنجد ـ دراسه عن القَصيمي:31-11، إذ أجمل مراحل حياته ورصد أعماله وانفعالاته.
(2) ص267.

وقال[1]: «إنَّنا نجد حشوداً متنافرةً في القضيَّة الواحدة، والمعنى الواحد، ثمّ لا يدرك لا المؤلف ولا القارئ هذا التَّنافر المثير، إنَّه لا موضع للإدراك والتَّساؤل هنا، لأنَّ المسألة مسألة نقلٍ فقط، وأيُّ مانعٍ إذا كان العقل ممنوعاً من التَّدخُّل؟.

أمَّا محاولات التَّوفيق بين التَّناقُضات فقد كانت أسخف من التَّناقضات نفسها وكانت تبريراً لهذه التَّناقضات، وإذلالاً للعقل، كانت إهانةً للعقل».

وقال[2]: « إنَّ من يقرأ كتب الحديث تتقاذفه الرِّوايات المتناقضة الّتي تُعدُّ كلُّها صحيحةً فلا يُدرى أيُّ ذلك هو الصَّحيح، والّذي يحاول إدراك الحقيقة واليقين من هذه الرِّوايات، هو كالّذي يروم التَّفسير بين أنساب ومنابع قطرات الغمائم.....

والّذين يدرسون هذه المتناقضات من الأحاديث لا بدَّ أن ينتهوا أحد نهايتين:

إمَّا أن ييأسوا منها لتناقضها وفَقْدِ الوحدة الفكريَّة بين آحادها ولما فيها من صفات البداوة والغباء فيطرحوها كلها بلا احترامٍ.

وإمَّا أن يتبلَّدوا ويفقدوا كل حصانةٍ فكريَّةٍ لطول ما يعتادون الإيمان بها وبتناقضها وضعفها، وحينئذٍ لا يستطيعون أن يؤمنوا، لأنَّهم لا يستطيعون أن يفهموا.

ولعل الكاتب يعبِّر في هذه الملاحظة الأخيرة عن مكنون نفسه، إذ إنه يزعم من خلال كتاباته أنَّه لم يفقد الحصانة الفكرية فهو إذاً ممن طرحها بلا احترامٍ حيث يقول[3]: «تحت ظروفٍ غير سعيدةٍ اخترع الرُّواة بدعة الحديث وطريقة حفظه وتدوينه، والاقتناع بصدقه أو كذبه، وجلّوه برهبةٍ كرهبة الموت».

ومع ذلك فلسوف أردُّ عليه من كلامه في تصديره لكتاب «مشكلات الأحاديث النبوية» حيث قال: «أمَّا بعد: فهذا بيانٌ لأحاديث نبويَّةٍ صحيحةٍ قد أشكلت على كبار العلماء، قد أشكل بعضها طبيَّاً، وبعضها فلكياً، وبعضها علميَّاً،

(1) المصدر السابق:271.
(2) المصدر السابق 287.
(3) المصدر السابق: 267.

وبعضها حسِّيَّاً، وبعضها دينيَّاً، فعجَّل فريقٌ فكذَّبها وردَّها وتجاهل على رواتها، ولم يُصب في ذلك: فجرَّأ العامَّة وأشباه العامَّة على أن يُكذِّبوا كلَّ ما لم يحيطوا بعلمه من صحيح الأخبار، وتكلَّم فيها فريقٌ آخر كلاماً لم يسر مع الصَّواب والتَّوفيق، فزاد كلامه أهل الشَّكِّ شكَّاً وريبةً، وضلَّ من أجلها فريقٌ ثالثٌ فهوى في الشَّكِّ والحيرة، فرغب عن الدِّين، وأوغل في الشَّهوات والملذَّات»[1].

فبعد هذا البيان منه نسأله أين يصنِّف نفسه؟!! ونسأل الله الثَّبات على الهداية.

ثالثاً: وقفةٌ مع موريس بوكاي:

قد يستغرب البعض في أن أخصَّ موريس بوكاي ـ ذلك الطبيب العالم المهتدي ـ الّذي كتب كتابه القيِّم عن الكتب السَّماويَّة الثلاث من خلال معارف ومعلومات العصر الحاضر، لهذا فإنِّي أذكره للإشادة بكتابه، وبما صدر عنه، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ لتوضيح ما أُبهم واستغلق عليه وما لم يستطع استيعابه.

أمَّا الإشادة فلأنَّ الدكتور موريس بوكاي قد احترم نفسه ولم يتدخَّل إلاّ في الأحاديث الّتي رأى أنَّها تمتُّ لمهنته بصلةٍ ـ أي الأحاديث الّتي تتعلَّق بالطِّبِّ ـ ولم يذكر سواها، وهذه تُحسب له، ولو أنَّ كلَّ إنسانٍ اعتنى بما يُحسنه ويفهمه لما وجدنا كثيراً من الأصوات النَّشاز الَّتي تنادي من هنا وهناك باطِّراح السُّنَّة وعدم التَّعويل عليها، لأنَّها أتت بالمتناقض حسب زعمهم.

أمَّا مُناقشتي له فلأنَّه لم يطلب الصَّنعة من أهلها، والعلم من مظانِّه، ولم يحاول معرفة المراد بالأحاديث الّتي استشكلها، وقد سبق وبيَّنت ما المراد بأحاديث نفي العدوى الّتي استشكلها، وقلت إنَّ الأحاديث الّتي قال عنها دنيويَّةً ليست كذلك، فهي قد تكون كما قال ما لم تكن مرتبطةً بأمرٍ ونهيٍّ، أو ثوابٍ وعقابٍ، ولهذا فقد كان حريَّاً بموريس أن يرجع لأهل الشَّأن لتوضيح ذلك.

---

(1) انظر: ص9.

رابعاً: د. حسن حنفي:

د. حسن حنفي كاتبٌ مصريٌّ، له صلةٌ بالفلسفة وبعض متعلقاتها، وأقحم نفسه في الشَّرعيات، أو العلوم الشَّرعيَّة، بل والأدهى من ذلك أنَّه اعتُمِد كمنظِّرٍ لعددٍ من العلوم الإسلاميَّة وقدَّم بحوثاً في أُصول الدِّين، والعقل والنَّقل، وعلم أُصول الفقه لتعتمد في موسوعة الحضاره الإسلاميَّة، وجمع هذه الموضوعات مع أخرى في كتابٍ سمَّاه (دراسات إسلامية)[1].

ولست أُنكر على أيِّ أحدٍ تدخُّله في علومٍ صرف وقتاً لدراستها، فأصبح مُلمَّاً بجزيئاتها كما قد ينطبق على د. حسن حنفي في بعض المجالات، لكنَّني أُنكر عليه وعلى غيره التَّدخُّل فيما لا يعلمون، والولوج فيما لا يُحسنون، بل والتَّعميمات الّتي تتعارض مع العقل والعلم. ولهذا فإنِّي أُنكر عليه تدخُّله فيما يمتُّ لعلم الحديث، بل لمُشكِله بصلةٍ فخَبَط فيه خَبْطَ عَشْواء، لم يميِّز فيه بين الآحاد والمتواتر، والمستفيض، ولم يطَّلع على نقد أهل الصَّنعة وكلامهم على ما أورده.

فحنفي تعرض لمعجزات النَّبيِّ ﷺ وذكر بجملةٍ عامَّةٍ لا تقترب من المنهج العلمي أو الحقيقة فقال[2]: «أمَّا باقي معجزات النَّبيِّ مثل انشقاق القمر، وتسبيح الحصى بين يديه، ونبوع الماء من بين أصابعه، وحنين جذع النَّخلة إليه، وشكاية النَّاقة له، وشهادة الشَّاه المسمومة، فكلُّها أخبارٌ غير متواترةٍ لعب فيها الخيال الشَّعبي الكثير، وتعارض الفعل الصَّحيح والعقل الصَّريح».

وقال أيضاً[3]: أمَّا باقي السَّمعيات مثل عذاب القبر، وعلامات السَّاعة، مثل انشقاق القمر، وشروق الشَّمس من المغرب، وغروبها من المشرق، وخروج الدَّابة، والصِّراع بين يأجوج ومأجوج، وظهور المسيح الدَّجال وكذلك الصِّراط والميزان

(1) طبعته دار التنوير ـ بيروت، ط الأولى 1982م.
(2) نظر: المصدر السابق: 25.
(3) المصدر السابق: 38.

والحـــوض وإنطاق الجـــوارح، وتطاير الكتب، وأحـــوال أهل الجنَّة والنَّار، فـــإنَّ الأشاعرة يثبتونها، وينكرها جهم بن صفوان والمعتزلة، وهي من السَّمعيَّات الّتي لا يمكن تـأييـدها بالحسِّ والمُشـاهدة والتَّجـربة أو العـقل والاسـتـدلال، ولذلك تظلُّ ظنيَّةً ولا ترتقي إلى مرتبة اليقين.

والملاحظ أنَّه في كلٍّ من الموضوعين السَّابقين قد أورد أموراً قطيعَّةً متواترةً، بل وردت في القرآن كيأجوج ومأجوج، وتطاير الصُّحف، وإنطاق الجوارح، وأحوال أهل الجنَّة والنَّار، والحوض (الكوثر) بالإضافة إلى ما ثبت بالسُّنَّة المتواترة، ومع ذلك يميل إلى إنكارها بل ينكرها، وهذا مفتاح الضَّلال، إذ أنّى للعقل أن يتصوَّر الغيب؟ وقد سبق أن بيَّنت أنَّ دور العقل في الغيبيَّات الإيمان والتَّسليم.

هذا بالإضافة إلى ما يلمسه القارئ من جهلٍ وخلطٍ لدى الكاتب إذ إنَّه لم يرد في كـتـابٍ أو سنَّةٍ أنَّه سـيكون هناك صـراعٌ بين يأجـوج ومـأجـوج، وإنَّمـا ورد في القـرآن أنَّ فـتح يـأجـوج ومـأجـوج من عـلامـات السَّـاعـة، وفـصَّلت السُّنَّة بعض أحوالهم وعجائبهم.!!

ولهذا فإنَّنا عندما نطالب بالتَّخصُّص ليس من فراغٍ بل من معاناةٍ مع أنصاف المتعلِّمين، وليس يكفي المرء أن يحمل درجة الدكتوراه في الفلسفة أو الاجتماع أو التَّاريخ ليصبح عـلاّمة عصره، فإن كان هذا يصدُق على علمه فلا يصدق على العلوم الأُخرى، فقد يكون المرء عـلاّمـةً مُبـرِّزاً في مجاله وميدانه أُميَّاً في علومٍ أُخرى لا يفهم فيها شيئاً.

ولو أردت أن أستعرض كل ما وقفت عليه من أمثال من ذكرت لطال البحث وتضخَّمت صفحاته، ولكنِّي أكتفي بالرَّدِّ الإجمالي على كلٍّ من هذه حاله.